كلية الاقتصاد
جامعة سرت
Faculty of Economics Sirte University

جامعة سرت
Sirte University
1989

المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد
The 5th International Scientific Conference on Banking Reform

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024 م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 768 / 2024م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-1-3533-9

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية 188

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس الجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي
د. محمد أبوخزام فرج

أعضاء اللجنة التحضرية

د. محمد قاسم عبدالمجيد
أ. ناصر أحمد عمر
أ. التائب الزروق التائب
أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
أ. محمد فرج الصادق
سفيان سالم الشعالي
خـــالـــد جمعة مهلهل
خالد محمد درياق

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة العلمية د . عبدالله محمد امهلهل	8
دراسة معوقات الوسائل الإلكترونية في المصرف الزراعي ببلدية سبها، ليبيا د. أحمد محمد عريدة	26 - 9
أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على رأس مال العلاقات بالمصارف التجارية الليبية الخاصة بمدينة بنغازي أ.د. وائل محمد جبريل أ. وليد عبدالله محمد أ. خالد حسين دخيل	70 - 27
المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها دراسة ميدانية على مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية. د. الطاهر خليفة عبد السلام الأسود. د. الناجح محمد العجيلي ودران.	94 - 71
أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لفروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية أ. رجعة مفتاح سليمان	122 - 95
تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية لدى المصارف من أجل تعزيز الشمول المالي الواقع والتحديات د. بوكابوس مريم الباحث حميدي عبد الرزاق	148 - 123
صعوبات تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية الليبية دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي د. ناصر ميلاد بن يونس أ. فرج إمحمد العسكري	170 - 149

المحتويات

العنوان	الصفحة
أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية د. نبيل محمد سليمان بالراس علي د. إسماعيل المهدي محمد اسميو	196 - 171
مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي أ. فاطمة إمحمد الساعدي محمد	236 - 197
ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على مصرف الصحاري أ. نجوى خليفة مفتاح العلاقي.	258 - 237
تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ARDL أ. صباح عمر خليفة الساعدي	284 - 259
واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإشارة إلى تجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر د. شاني محمد عبد الوهاب د. مركان محمد البشير	306 - 285
مساهمة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية كإحدى آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الارهاب: دراسة حالة مصرف الوحدة أ. ملاك عاشور امنيسي العدلي أ. د. أكرم علي محمد زوبي	340 - 307
أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة على مصرف الوحدة - فرع المدينة بمدينة بنغازي أ. د. بشير محمد العبار أ. نجوى على محمود	382 - 341

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي **دراسة ميدانية على العاملين بمصرف الصحاري – مدنية بنغازي** د. رجعة المبروك الفاخري	408 - 383
تحليل هيكل الودائع في المصارف التجارية في ليبيا **خلال الفترة 2012 – 2023م** د. محمد قاسم عبد المجيد سويكر أ. أمحمد صالح أمحمد أبو غالية	438 - 409
مدى تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وفاعلية إجراءاتها **وتدابيرها للحماية من مخاطر الصيرفة الإلكترونية** **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية** د. عبدالله محمد امهلهل أ. محمد علي عمر	474 - 439
أثر كفاية رأس المال على ربحية المؤسسات المالية **دراسة حالة مصرف الجمهورية – ليبيا** أ. حسن إبراهيم ميلاد أ. د. جبار بوكثير حسين د. صالح أحمد مادي أ. حسين إبراهيم ميلاد	504 - 475
معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت** أ. عيادة رمضان سالم د. جبريل عمر السائح	532 - 505
مدى الاستفادة من أسلوب سيجما ستة في تحسين جودة المراجعة الداخلية **في المصارف التجارية الليبية** **دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية ببلدية الخمس** د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعه المحجوب	568 - 533

(3rd ISCBR2024)
المؤتمر العلمي الدولي الثالث
لكلية الاقتصاد
The 3rd International Scientific
Conference on Banking Reform

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام، وبمجال الخدمات المصرفية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الثالث، والذي يهدف إلى وضع لبنة لنظام مصرفي رصين .. بعنوان **الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**.. من خلال مشاركة فعالة لخبراء القطاع المصرفي من أعضاء هيئة التدريس، الذين قدموا خبرتهم في أوراق علمية رصينة تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسات المصرفية.

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء القطاعات المصرفية.

وختاماً.. نود أن نعبّر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيّمة دورًا كبيرًا في إنجاح هذا الحدث العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا أن نقدم لكم مجلد بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد 2024م، بعنوان "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**"، الذي يُعقد في وقت يتطلب منّا الابتكار والتطوير المستمر في مختلف المجالات الاقتصادية.

يتضمن هذا المجلد مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على أحدث الاتجاهات والتقنيات في المجالات الاقتصاد، والمالية، والإدارة. وتمثل هذه الأبحاث نتاج جهود بُحّاث من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، الذين قاموا بتقديمها ومناقشتها خلال فعاليات المؤتمر.

يهدف هذا المجلد إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والممارسين في المجال المالي، وتحفيز النقاش حول التحديات الراهنة والفرص المستقبلية. كما نأمل أن تُسهم هذه البحوث في دفع عجلة التطور الاقتصادي، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع.

نتقدم بشكرنا الجزيل لجميع المشاركين والداعمين الذين ساهموا في نجاح هذا الحدث، ونتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...

أمّا بعد،، ،،

فتتشرف كلية الاقتصاد بكل مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب بتنظيم المؤتمر العلمي الدولي الثالث في 05-12-2024م، الذي جمع نخبة من الباحثين والخبراء في مجالات المال والمصارف والمجالات ذات الصلة. **وفي** إطار دورها الفاعل في دعم الفعاليات والنشاطات العلمية، وحرصًا على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية، انطلقت فعاليات المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**، تأكيدًا على التزام الكلية بالمساهمة في تطوير المجتمع وتعزيز مجالات البحث العلمي.

انطلاقًا من الدور الريادي الذي تقوم به كلية الاقتصاد في دعم الأنشطة العلمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكذلك في إطار رسالتها السامية في خدمة المجتمع، يأتي تنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**. وقد جاءت فكرته من الواقع الذي نعيشه منذ سنوات، والمتعلق بالقطاع المصرفي الذي يُعدُّ من أبرز القطاعات الحيوية في الدول، حيث يُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى التحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع، وكذلك التغييرات التي تطرأ على القوانين المنظمة له.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت على دعمها المستمر لفعاليات هذا المؤتمر، كما أوجه الشكر الجزيل إلى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية وكل من أسهم في إنجاح هذا الحدث، وأخص بالذكر كل من قدم جهدًا كبيرًا حتى يظهر المؤتمر بهذا الشكل المشرف.

في الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لجميع الزملاء الباحثين من مختلف المدن والجامعات الليبية، وكذلك المشاركين من الدول الأخرى، وأتمنى أن تظل جامعة سرت دائمًا منارة علمية يهتدي بها الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. على مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اللجنة العلمية للمؤتمر، يسرنا ويشرفنا أن نرحب بكم جميعًا في هذا المحفل العلمي الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء وصنّاع القرار، تحت مظلة مؤتمر "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**".

أصبح الإصلاح المصرفي اليوم ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة، والتحولات التكنولوجية المستمرة، والتحديات التي تفرضها الأزمات العالمية. ويُعدُّ القطاع المصرفي العصب الأساسي لأي اقتصاد مستقر، ويشكل ركيزة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية.

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يكون منصة حوارية تتيح تبادل الأفكار والرؤى العلمية، ومناقشة التجارب الناجحة في الإصلاح المصرفي، واستعراض الحلول المبتكرة للتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

فـي هذا السياق، حرصت اللجنة العلمية على اختيار أوراق بحثية متميزة وبرامج حوارية غنية، تغطي محاور رئيسة، تشمل: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، ومواكبة التكنولوجيا المصرفي (FinTech)، وتحقيق متطلبات الجودة والرقابة.

كما نؤكد على أهمية التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التنفيذية؛ لتحقيق أهداف الإصلاح المصرفي، وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تسهم في تطوير القطاع المالي، ودعمه ليواكب متطلبات الاقتصاد المعاصر.

ختامًا، نتوجه بجزيل الشكر لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر وإنجاحه، من باحثين ومشاركين ورعاة وداعمين. كما نأمل أن يسفر هذا اللقاء العلمي في تقديم توصيات تسهم في إحداث تغييرات ملموسة تخدم الاقتصاد والمجتمع.

نتمنى لكم جميعًا مؤتمرًا مثمرًا وحوارات بناءة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإشارة إلى تجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر

د. شاني محمد عبد الوهاب
دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك إسلامية
جامعة تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر
abdelwahabchani1233@gmail.com

د. مركان محمد البشير
دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق
جامعة تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر
morkane.elbachir@univ-tissemsilt.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى البحث في واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بالإشارة إلى تجربتي كلٍ من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر، مع قراءة في النصوص القانونية المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر. حيث تم اتباع المنهج الوصفي في كل جوانب البحث من خلال وصف والتعريف بتجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر وتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك التجارية الناشطة في الجزائر ومختلف النصوص القانونية المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر، وإتباع المنهج التحليلي في بعض جوانب البحث التي تتضمن أرقام وحقائق كمية عن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر. توصلت الورقة البحثية إلى أن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ليس بالحديث وإنما تجسد على أرض الواقع بمزاولة نشاط كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، فالجديد في العمل المصرفي الجزائري كان في تبني البنوك التجارية العمومية الجزائري للعمل المصرفي الإسلامي من خلال إقامة نوافذ الصيرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، بنك بركة جزائري، مصرف سلام جزائر، نوافذ إسلامية، نصوص قانونية.

The reality of Islamic banking in Algeria With reference to the experiences of Al Baraka Bank Algeria and Al Salam Bank Algeria And Islamic windows in commercial banks operating in Algeria

Dr. abdelouaheb Mohamed CHANI
PhD in Finance Science and Accounting, Specialty: Islamic Finance and Banks
Professor Contracted, University of Tissemsilt, Tissemsilt, Algeria
abdelwahabchani1233@gmail.com

Dr. MORKANE Mohamed El Bachir
PhD in Finance Science and Accounting, Specialty: Accounting Management and Auditing * A Class Lecturer Professor Vice-Dean in charge of post-graduation, scientific research and external relations University of Tissemsilt,
morkane.elbachir@univ-tissemsilt.dz

Abstract

The research paper aimed to explore the reality of Islamic banking in Algeria, focusing on the experiences of Al Baraka Bank Algeria and Al Salam Bank Algeria, as well as the Islamic windows in commercial banks operating in Algeria. It also includes an analysis of the legal texts governing Islamic banking in Algeria. A descriptive approach was adopted throughout the research to describe and define the experiences of Al Baraka Bank Algeria, Al Salam Bank Algeria, and the Islamic windows in active commercial banks, along with the various legal texts regulating banking operations in Algeria. An analytical approach was also employed in certain aspects of the research, which included quantitative data and facts about Islamic banking in Algeria. The research concluded that Islamic banking in Algeria is not a recent development; it is represented by the activities of both Al Baraka Bank Algeria and Al Salam Bank Algeria. The novelty in Algerian banking lies in the adoption of Islamic banking practices by public commercial banks through the establishment of Islamic banking windows.

***Keyword*:** Islamic banking, Al Baraka Bank Algeria, Al Salam Bank Algeria, Islamic windows, legal texts.

مقدمة:

في ظل النجاحات الكبيرة للصناعة المالية الإسلامية في العالم، وفي ظل تخبط الاقتصاد الوطني الجزائري في عدة مشاكل، سارعت الجزائر إلى تبني الصيرفة الإسلامية كحل للنهوض بالاقتصاد الوطني، فتّم تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة الجزائري سنة 1991، ثم تلاه مصرف السلام الجزائر في 2008، ولكن كان نشاطهما بدون قاعدة قانونية تسمح لهما بالنمو والتقدم والتوسع، حيث جاءت إستجابة المشرع الجزائري متأخرة جداً من خلال إصداره للنظام 20-02 في 2020/03/15 والمتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، ويهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المحددة لها، والذي ألغى النظام السابق 18- 02 المؤرخ في 2018/11/04 والذي يتعلق الصيرفة التشاركية في الجزائر. وعليه جاء **التساؤل الرئيس** كالآتي: **ما هو واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر عقب إصدار النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر؟**

وللتدرج في التساؤل الرئيسي تم طرح **التساؤلات الفرعية** الآتية:

- ما هو واقع نشاط بنك البركة الجزائري في ظل عصرنة النظام البنكي الجزائري؟
- ما هو واقع مصرف السلام الجزائر في ظل عصرنة النظام البنكي الجزائري؟
- ما هو واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية في ظل تبني الجزائر للصيرفة الإسلامية؟
- ما هي مستجدات النظم القانونية المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

يسعى هذا البحث إلى تحقيق **الأهداف** الآتية:

- عرض تجربة بنك البركة الجزائري قبل وبعد سن النصوص القانونية المنظمة للصيرفة الإسلامية.
- عرض تجربة مصرف السلام قبل وبعد سن النصوص القانونية المنظمة للصيرفة الإسلامية.
- عرض واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية في ظل تبني الجزائر للصيرفة الإسلامية.
- عرض مستجدات النظم القانونية المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

يستمد البحث أهميته من عرض تجربة كل من المصارف الإسلامية الناشطة في الجزائر قبل وبعد سن النصوص القانونية المنظمة للصيرفة الإسلامية، وواقع النوافذ الإسلامية بالبنوك التجارية الناشطة بالجزائر بعد سن النصوص القانونية المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ولإعداد الورقة البحثية تم اتباع **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي**، حيث تم اتباع المنهج الوصفي في جل جوانب البحث من خلال وصف والتعريف بتجربة كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، ووصف والتعريف بتجارب النوافذ الإسلامية بالبنوك التجارية (لاسيما العمومية منها) الناشطة في الجزائر ومختلف النصوص القانونية المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر، كما تم إتباع المنهج التحليلي في جوانب البحث التي تتضمن أرقام وحقائق كمية عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

صادفنا أثناء جمع المراجع المتعلقة بموضوع دراستنا العديد من الأعمال البحثية التي يمكن إعتمادها **كدراسات سابقة** لموضوع بحثنا، لعلّ أبرزها:

– دراسة "فطيمة عليش و يوسف بوعيشاوي"، سنة "2020"، بعنوان "الصيرفة الإسلامية في القطاع المصري 2010–2019": هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الصيرفة الاسلامية من مختلف جوانبها وإبراز الدور الكبير والفعال الذي تؤديه هذه الصيرفة في الآونة الأخيرة بالنسبة للقطاع المصرفي بصفة عامة والنظام المصرفي المصري بصفة خاصة، وجاءت هذه الدراسة لتقديم نظرة واقعية لتطور الصناعة المصرفية في واحدة من أول الدول التي نادت بتطبيق الصيرفة الإسلامية، وكذلك معرفة أهم التحديات المعيقة لتطور المصارف الاسلامية بمصر، وفي الأخير إعطاء نظرة مستقبلية لهذه المصارف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أنّه لتطوير الصيرفة الاسلامية في مصر وتحقيق المزيد من النجاحات يجب أن تكون المصارف الإسلامية قادرة على التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه نموها وعلى رأسها عدم وجود قوانين محددة تنظم عمل المصارف الإسلامية من خلال البنك المركزي المصري، وعدم وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي تراقب أعمال المصارف الإسلامية، والاعتماد على نظرية المحاكاة للمصرفية التقليدية في ابتكار وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية والمالية.

– دراسة "خليل إبراهيم الدليمي & عطا الله احمد الحسبان"، سنة "2015"، بعنوان "مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة الاسلامية في البنوك الاسلامية في الأردن": هدفت هذه الدراسة إلى اظهار أسس القياس المحاسبي لعمليات المرابحة في البنوك الاسلامية حسب معايير المحاسبة الإسلامية، كما هدفت إلى إظهار أثر أدوات القياس المحاسبي على القوائم المالية، إضافة إلى

التعرف على الإطار النظري لعمليات المرابحة الإسلامية، وتم توزيع استبانة تتكون من 19 فقرة لتعبر عن متغيرات وفرضيات الدراسة وتم توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية في الأردن، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: إن البنوك الإسلامية تقوم على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المرابحة حتى تصبح في مخازن المشتري، وبهذا فهي تطبق مبدأ التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المرابحة وإثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المرابحة، وتقوم البنوك الإسلامية على توزيع أرباح عقد المرابحة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الإيراد والمصروف لكل فترة عن الأخرى الأمر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر لأرباح الفترات القادمة، ويتم الاعتراف بإيرادات عقود عمليات المرابحة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المرابحة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المرابحة من خلال استخدام التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

– دراسة "حياة نجار و هشام بورمة"، سنة "2017"، بعنوان "الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية دراسة التجربة السودانية": هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مع تقييم دور هذه المنتجات في تطوير العمل المصرفي الإسلامي في السودان، وخلصت هذه الدراسة إلى أن للهندسة المالية الإسلامية مزايا عديدة يمكن أن تستفيد منها المؤسسات المالية الإسلامية، وتضم الهندسة المالية الإسلامية العديد من المنتجات المالية، أهمها: الأدوات التمويلية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، وغيرها) والمنتجات المالية القابلة للتداول كالصكوك الإسلامية؛ وتمثل التجربة السودانية صورة للعمل المصرفي الإسلامي الناجح، فنظامها المالي يعمل بشكل كلي وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، ونجاحه راجع إلى معرفة البنك المركزي لفلسفة عمل النظام المالي الإسلامي.

– دراسة "أسامة عبد المجيد العاني و أمجد أحمد خليفة القندولي"، سنة "2019"، بعنوان "إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا": هدف البحث إلى التعرف على إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، من خلال استعراض تجربة المصارف التقليدية الليبية في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، والوقوف على أهم المعوقات التي واجهت المصارف التقليدية للتحول للصيرفة الإسلامية في

ليبيا. ولتحقيق أهداف البحث اتبع الباحثان المنهج الوصفي في إعداد الجانب النظري من البحث، والأسلوب التحليلي في إعداد الجانب العملي منه، حيث تم توزيع (70) استمارة على أفراد عينة البحث، وعند استردادها كانت (51) منها صالحة للتحليل والدراسة. وقد توصل البحث إلى أنَّ من أهم دوافع التحوّل في ليبيا كان قرار السلطة التشريعية في البلاد، إضافة للرغبة الشعبية في تقديم المصارف منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– دراسة "سهى مفيد أبو حفيظة و أحمد سفيان تشي عبد الله"، سنة "2019"، بعنوان "إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين «الفرص والتحديات»": يهدف هذا البحث إلى اقتراح إنشاء نوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين، وذلك لعدم كفاية البنوك الإسلامية، وللتخلص من المعاملات المصرفية المحرمة، وقد تم اتباع المنهج الوصفي للتعرف على مفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ومناقشة التحديات التي تواجه إنشاءها والتعرف إلى عوامل نجاحها. وخلص هذا البحث إلى أن إنشاء نوافذ إسلامية في فلسطين قد يسهم في تفكير البنوك التقليدية جدياً بالتحوّل بشكل تدريجي أو كامل إلى بنوك إسلامية مستقبلاً؛ إذ تعد النوافذ خطوة في طريق التحوّل المصرفي. يوصي البحث بضرورة زيادة الوعي والتثقيف المصرفي بين أفراد المجتمع الفلسطيني وترسيخ فكرة المصرفية الإسلامية بشكل أفضل، وسن قوانين تراعي خصوصية التمويل الإسلامي فيها.

– دراسة "عماد الإبراهيم"، سنة "2018"، بعنوان "الخدمات المالية الإسلامية بين الماضي والحاضر – دراسة تأصيلية لظهورها وتطورها": هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته وأبعاده، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الفئات الفقيرة والمهمشة بشكل عام. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الجوانب المختلفة للشمول المالي، وأبعاده وتطبيقاته في المصارف الإسلامية في فلسطين، كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ومن ثم تحليلها إحصائياً وعرض النتائج، عبر استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل، كما تم تعزيز نتائج الدراسة بإجراء المقابلة من أجل دمج المدخل الكمي والنوعي في الحصول على البيانات وتحليلها للحصول على النتائج. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود ضعف في الثقافة المالية الإسلامية لدى

المستفيدين، بالإضافة إلى قلة الجهود المبذولة من قبل البنوك في نشر الوعي حول الثقافة المالية الإسلامية، والتركيز على الفئات الغنية بشكل أكبر وتهميش الفئات والمناطق الفقيرة والمهمشة، والتركيز من قبل المصارف الاسلامية الفلسطينية على بعض صيغ التمويل دون غيرها من أنواع التمويل الإسلامية الأخرى المختلفة.

– دراسة "عز الدين محمد منصور العماري و عزنان حسن"، سنة "2021"، بعنوان "المصارف الإسلامية الليبية وأهميتها في تحقيق التنمية": سعت هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية وأهميتها في ليبيا، وتُعدُّ هذه المؤسسات المالية ذات رسالة تنموية إنسانية واجتماعية تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي وكذلك توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن التمويل المصرفي الإسلامي للمشاريع الاقتصادية جيد ويزداد في الآونة الأخيرة، وأن التنمية الاقتصادية تعتبر هدف كل بلد لتطوير اقتصاده الضعيف.

ما يميز البحث الحالي: لقد تناولت الدراسات السابقة الصيرفة الإسلامية في بعض الدول العربية كمصر والسودان والأردن وليبيا وفلسطين، بحيث ركزت على واقع الصيرفة الإسلامية ومختلف صيغ التمويل الإسلامية في تلك الدول وما لها من أثر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، من خلال تجميع الأموال والمدخرات وإعادة استخدامها في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق التنمية بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية. أما ورقتنا البحثية فقد تناولت واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتي تعتبر متأخرة نوعا مقارنة بدول مصر والسودان وليبيا ومصر وفلسطين، ولعلّ أبرز تجارب الصيرفة الإسلامية في الجزائر كانت محصورة على كل من مصرف السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري.

المطلب الأول

تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

سيتم عرض تجربة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، وذلك من خلال إعطـاء لمحة عامة عن البنكين، وأهم المراحـل التي مرّ بهما، مع عرض أهم المؤشـــرات المالية لهما.

أولاً: عرض تجربة بنك البركة الجزائري:

وسيتم عرض تجربة بنك البركة الجزائري من خلال ما يأتي:

1. **لمحة عامة عن بنك البركة الجزائري:**

يعد بنك البركة الجزائري أول بنك اسلامي في الجزائر، وقد تأسس برأس مال مختلط (عام وخاص) على إثر شراكة جزائرية سعودية بين مجموعة البركة بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية بنسبة 44%، في 20 ماي 1991 برأس مال 500 مليون دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991، وعند صدور الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، أصبح للبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية؛ (**بنك البركة الجزائري**).

تبلغ فروع بنك البركة الجزائر حاليا 33 فرعاً، منتشرة عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاماً مع رؤية واستراتيجية البنك التي تسعى تغطية جميع احتياجات السوق مع استقطاب أكبر من المدخرات لبلوغ الأهداف المسطرة؛ (**مجموعة بنك البركة**).

2. **أهم المراحل التي مرّ بيها بنك البركة الجزائر:**

ويوضح الجدول الآتي أهم النقاط المفصلية التي مثلت أحداث ذات أثر كبير في مسيرة البنك:

الجدول (1): أهم المراحل التي مرّ بها بنك البركة الجزائري.

السنة	الأحداث
1991	تأسيس بنك البركة الجزائري
1994	الاستقرار والتوازن المالي للبنك
1999	المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة و الأمان
2000	المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص
2002	إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد
2003	إنشاء شركة للترقية العقارية "دار البركة" برأسمال 1.550.000.000 دينار جزائري
2006	زيادة رأسمال البنك إلى 2,5 مليار دينار جزائري
2009	زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري
2015	إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية وانشاء شركة للخبرات العقارية برأس مال قدره 15.000.000 دينار جزائري
2016	الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري
2017	زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري
2018	أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية
2019	من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.
2020	زيادة رابعة لرأسمال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.
2023	تعيين السيد بن فيليسي بدر الدين مديرا عاما لبنك البركة الجزائري، خلفا للسيد محمد صديق حفيظ؛
2023	الحصول على اعتماد كلية الدراسات العليا للتكنولوجيا وإطلاق التسجيلات للعام الدراسي (2024/2023)

المصدر: (بنك البركة الجزائري).

3. تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري

ويبينه الجدول والشكل المواليين:

الجدول (2): عرض أهم المؤشرات لبنك البركة الجزائري في الفترة (2015-2023).

الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حجم الميزانية	193573	210344	248633	270996	261568	268779	287682	277002	318552
الودائع	154562	170138	207945	223995	213500	221873	228529	219387	254489
التمويلات	96453	110711	139677	156460	154600	153089	-	-	-
الودائع/التمويلات	1.60	1.53	1.48	1.43	1.38	1.44	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة (2015-2020) والتقارير السنوية لمجموعة البركة (2021-2023).

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل الآتي:

الشكل (1): تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري في الفترة (2015-2023)

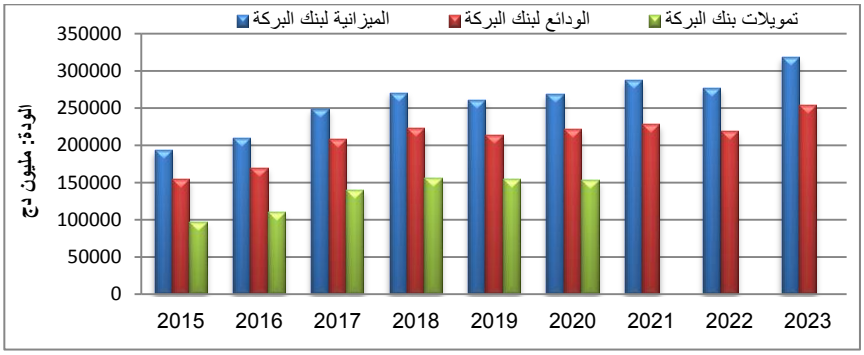

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أنّ حجم الميزانية والودائع والتمويلات لدى بنك البركة الجزائري في تطور ملحوظ ومستمر وبمعدلات متفاوتة، حيث نلاحظ أن ودائع بنك البركة قد غطت جميع تمويلاته وبقي فائض معتبر للسيولة، فزيادة حجم الودائع يدل على الثقة المصرفية التي يكتسبها بنك البركة، بالإضافة إلى الرغبة الواضحة والمتزايدة لجمهور للاستفادة من الخدمات التمويلية والاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا ما أسّهم بشكل مباشر في زيادة حجم التمويلات، وهذه النتيجة الجيدة التي حققها البنك جعلته ينمو ويتوسع عبر مختلف بقاع الوطن؛

كما يجدر بنا الإشارة إلى سنة 2019 التي شهدت تراجع خفيف في جميع المؤشرات البنك، والذي مثّل سببُ انخفاضه الحراك الشعبي (**سليمان، 2022، صفحة 46**)، إلى أن يعود إلى النمو لتطوره في السنوات الموالية.

ثانيًا: تجربة مصرف السلام الجزائر:

وسيتم عرض تجربة مصرف السلام الجزائر، وعرض أهم المؤشرات المالية له كما يأتي:

1. لمحة عن مصرف السلام:

يعد مصرف السلام الجزائر ثاني بنك إسلامي في الجزائر، وقد تأسس سنة 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم

الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

وتتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليًا من 24 فرعاً منتشراً عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاماً مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغه لتعامليه وبأفضل جودة. (**مصرف السلام الجزائر**)

2. تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام:

ويمكن عرض أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام الجزائر من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3): عرض أهم المؤشرات لمصرف السلام في الفترة (2015–2022).

الوحدة: مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم الميزانية	40575	53104	85775	110109	131019	162626	237804	261693
الودائع	23685	34512	64642	85431	102405	129320	195031	215076
التمويلات	21268	29377	45455	75340	93510	99252	150267	170759
نسبة تغطية الودائع/التمويلات	1,11	1,17	1,42	1,13	1,09	1,30	1,29	1,25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر في الفترة (2015–2022)

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل التالي:

الشكل (2): تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2015–2022).

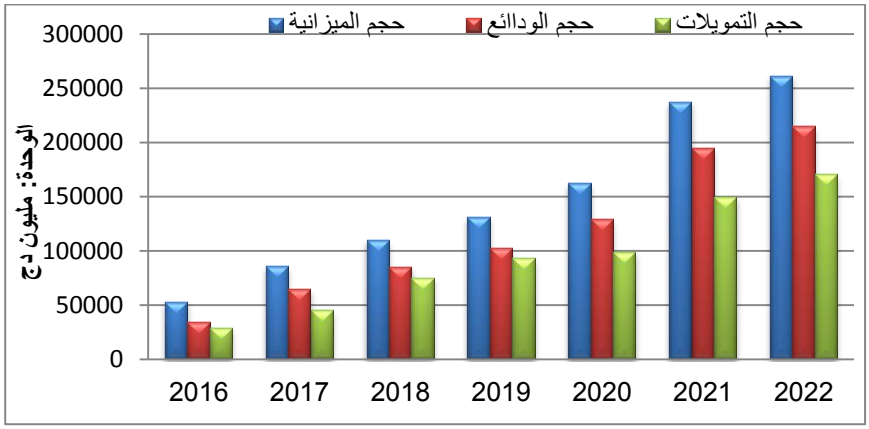

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر في الفترة (2016–2020)

يلاحظ من تطور مستمر وبمعدلات متفاوتة لحجم الميزانية وحجم الودائع والتمويلات لمصرف السلام الجزائر، حيث نجد أن حجم ودائع مصرف السلام يغطي جميع تمويلاته، ويبقى فائض السيولة، فبزيادة حجم الودائع يزيد حجم التمويلات، وهذا ما يزيد من ربحية المصرف، مما يؤدي إلى الزيادة في النمو والتوسع بفتح فروع جديدة عبر كامل التراب الوطني مع التنويع في الخدمات المالية والاستثمارية، محققًا بذلك جميع أهدافه المسطرة، فهذه النتائج الايجابية راجعة إلى المجهودات الكبيرة التي بذلها مصرف السلام في كسب ثقة الجمهور وخاصة من باب الشرعي والتسويقي لمنتجاته، في ظل وجود رغبة واضحة من المجتمع الجزائري في الاستفادة من المنتجات الاسلامية.

المطلب الثاني

النوافذ المالية الإسلامية في الجزائر

يعتبر توجه الجزائر نحو إنشاء نوافذ إسلامية خطوة مهمة للاستفادة من مميزات النشاط المصرفي الإسلامي، حيث نجد العديد من البنوك الجزائرية سارعت لذلك، وفي ما يأتي سنستعرض أهم النوافذ الإسلامية في الجزائر قبل النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها وبعده.

أولاً: النوافذ المالية الإسلامية قبل النظام 20-02:

وقد شملت ثلاثة بنوك، وهي:

1. **بنك الخليج الجزائري:** هو بنك أجنبي دولي يخضع للقوانين الجزائرية، بدأ نشاطه في عام 2004، ويمتلك شبكة مكونة من 61 فرعًا موزعة على جميع أنحاء الأراضي الجزائرية، ويعزز بنك AGB موقعه سنة بعد سنة، حيث يعتبر واحد من أهم ثلاثة بنوك خاصة في الجزائر، ويمتلك رأسماله ثلاثة مساهمين (**بنك الخليج الجزائر**):

- بنك برقان (الكويت): وهو المساهم الأكبر في بنك الخليج الجزائر بنسبة 60%، تأسس سنة 1977 وهو من أحد أكبر البنوك التقليدية الكويتية.
- بنك تونس العالمي: يمتلك بنك تونس العالمي 30% من أسهم بنك الخليج الجزائر، تأسس سنة 1882، وهو أول بنك تجاري في تونس.

- البنك الأردني الكويتي: يمتلك 30% من أسهم بنك الخليج الجزائر، تأسس سنة 1976 ويعتبر من أهم البنوك الفعالة في النظام المصرفي الأردني.

وتعود أول تجربة لعمل النوافذ الإسلامية بالجزائر إلى بنك AGB، حين فتح أول نافذة إسلامية سنة 2009 في مسعى منه إلى تلبية جميع رغبات عملائها وتقديم خدمات ومنتجات تفي بتطلعاتهم (**مقاتل، 2022-2023، صفحة 210**).

2. **تراست بنك الجزائر**: هو بنك أجنبي عضو في مجموعة NEST ،LTD INVESTMENTS HOLDINING ومقرها قبرص، والتي يمتلك أغلب رأس مالها أعضاء من عائلة "أبو نحل"، بدأ عمله في الجزائر في أفريل 2003 برأس مال خاص، وقدر بـ 750 مليون دينارًا، وقد تمت زيادة رأسمال البنك بانتظام منذ ذلك الحين، حيث قدرت سنة 2012 بـ 97 مليون دولارًا أمريكيًا ووصلت سنة 2019/12/31 بـ 128 مليون دولارًا أمريكيًا. (**بنك ترست الجزائر**)

وأنشئ شباك الصيرفة الإسلامية في ترست بنك خلال شهر جويلية سنة 2014، ولكن كانت بداية النشاط الفعلي سنة 2016؛ (**سليمان، 2022، صفحة 352**)

3. **بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر**: تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر في أكتوبر 2003، ويعتبر بنكًا أجنبيًا حيث يمتلك رأسماله كل من، ووفقًا للنسب الآتية: بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردن: 85 %، Liben areb foreign investment holding company Algeria 15 %. وبدأ الشباك الإسلامي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر نشاطه في مارس 2015. (**سليمان، 2022، صفحة 357**)

ثانياً: النوافذ المالية الإسلامية بعد النظام 20-02:

شهد انفتاح كبير للبنوك الجزائرية على الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ كما يلي:

1.البنك الوطني الجزائري: أنشئ البنك الوطني الجزائري سنة 13 جوان 1966، حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة ومن بينها تمويل القطاع الزراعي، وبعد القانون 90-10 أعتبر بنك الوطني الجزائري شخصًا معنويًا، يؤدي كافة العمليات المتعلقة باستقطاب الموارد، وعمليات القروض ووضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، ويعتبر أول

بنك حاز على اعتماده بعد مجلس النقد والقرض سنة 1995، وفي شهر جوان 2018 تمّ رفع رأسماله من 41600 مليار دينارًا جزائريًا إلى 150000 مليار دينارًا جزائريًا. **(البنك الوطني الجزائري)**

وتحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية ابتداء من تاريخ 30 جويلية 2020، بحيث يطرح البنك الوطني الجزائري مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي منتجات موجهة سواء للأفراد أو المهنيين وكذا المؤسسات. **(البنك الوطني الجزائري)**

2. **القرض الشعبي الجزائري:** تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري سنة 1966، حيث يعد من إحدى البنوك التجارية العمومية الرئيسية في الجزائر، ذات رأسمال اجتماعي ملكيته حصرية للدولة، حيث يقدّر رأسماله حاليا بـ 200 مليار دينارًا، يضم امتدادًا جغرافيًا بما يعادل 161 وكالة موزعة عبر كامل تراب الوطن، وقصد الاستجابة بنجاعة لاحتياجات العملاء، اعتمد على تنوّع عروضه البنكية على اختلاف عناصره، الأفراد، القطاع الخاص، المؤسّسات، المهنيين. **(القرض الشعبي الجزائري)**

وفي مجال العمل المصرفي الإسلامي لبنك القرض الشعبي الجزائري فقد بدأ البنك نشاطه في أكتوبر 2020 **(الإذاعة الجزائرية)**، بينما تحصل على شهادة المطابقة الشرعية لعدة منتجات إسلامية في 15 سبتمبر2020، وقد بلغ عدد شبابك الصيرفة الإسلامية فيه 98 شباكًا. **(القرض الشعبي الجزائري)**.

3. **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك:** تم تأسيسه في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64/227، وقد تمثلت مهمته في جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق كان مدعوا لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي: تمويل البناء، الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية؛ وفي 19 فيفري 1971، وبقرار من وزير المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن حيث جاء القرار الصادر لتثبيت نظام التوفير من أجل السكن، وهو ما أعطى لـ CNEP حافزا قويا لتطوير مكانته على مستوى سوق الادخار، وبعدها جاءت التعليمة رقم 8 في أفريل 1971 من أجل تخصصه في تمويل برامج إنجاز السكنات

باستخدام أموال المدخرين وأموال الخزينة العمومية، وعليه و أمام حافز الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق فقد زاد من إذخار العائلات وارتفعت بالتالي موارده المالية. (**قسول و آخرون، 2019، صفحة 277**)

ومن أبرز المراحل التي مرّ بيها البنك، رفع رأسماله من 14 إلى 46 مليار دينارًا جزائريًا، وفي 2020 انتهاج البنك الصيرفة الإسلامية من خلال فتح وكالة وعدة شبابيك إسلامية في جُل ربوع الوطن، حيث بلغ عدد الشبابيك الإسلامية حاليا 85 شباكًا ووكالة واحدة. (**الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط**)

4. **بنك التنمية المحلية:** هو بنك عمومي تم تأسيسه في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85-85 برأس مال قدره 500 مليون دج، وفي نهاية عام 2018 بلغ رأس ماله 36.8 مليار دج، ويهدف بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني، وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار، من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات والمشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANGEM، CNAC،ANSEJ، فضلا عن تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد، وتمويل المشاريع السكنية، وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية والأشخاص الذين يريدون شراء مسكن. (**شبلي و قدي، 2021، صفحة 55**)

وقد انتهج بنك التنمية المحلية النشاط المصرفي الإسلامي بعد النظام 20-02 بفتحه عدة شبابيك إسلامية، حيث بلغ عدد الشبابيك حاليا 125 شباكاً إسلاميًا، يقدم من خلالهم منتجات متنوعة. (**بنك التنمية المحلية**)

5. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر"**: وهو مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها في 13 مارس 1982، كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم، حيث يعمل منذ نحو أربعين سنة، على تدعيم تنمية إقليمة ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله يشكل دعمًا لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه، ومن أجل تحقيق رضا الزبائن بأكبر قدر ممكن، يجند بنك'' بدر ''أكثر من 7000 موظفًا مع فريق يتكون من 1200 مكلفًا بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و39 مجمعًا استغلال جهـوي موزعـة عبر التراب الوطني؛ بالإضافة إلى نظـام معلومات جديد لمزيد من الأمان،

السهولة، الفعالية و السرعة.

وأما بالنسبة للصيرفة الإسلامية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعرض عليكم، سواء كنتم مؤسسات أو أفراد، يقترح أكثر من 16 منتجًا تشمل فتح حسابات جارية إسلامية وحسابات توفير بالإضافة إلى المعاملات المالية بصيغة المرابحة وفقًا للشريعة الإسلامية وتوجيهات المجلس الإسلامي الأعلى؛ وذلك لتحقيق مشاريعك. (**بنك الفلاحة والتنمية الريفية**)

وحسب بيان وكالة الأنباء الجزائرية فإن عدد وكالات بنك "بدر" التي تسوق منتجات الصيرفة الإسلامية سترتفع إلى أكثر من 60 شباكًا وفرعًا موزعة عبر جميع ولايات الوطن. (**وكالة الأنباء الجزائرية، 2023**)

6. **بنك الجزائر الخارجي**: تأسس بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967، ويعد من أهم البنوك الجزائرية، بحيث يقدّم عدة تمويلات ولمختلف القطاعات الاقتصادية (**بن كابوا، 2016، الصفحات 75–76**)، وله عدة فروع منتشرة عبر تراب الوطن والمقدرة بحوالي 198 (**مجلخ، 2023، صفحة 194**).

وكان الإطلاق الرسمي للنشاط المصرفي الإسلامي في البنك بتاريخ 30 ديسمبر 2021، عن طريق تسويق 10 منتجات إسلامية عبر 85 شباكًا إسلاميًا، والتي منحت أغلبها لقطاع المؤسسات لتمويل الاقتصاد الوطني، ويعتزم البنك مواصلة تعميم هذه الشبابيك خلال السنة القادمة لتشمل وكالاته التجارية الأخرى عبر كامل التراب الوطني. (**وكالة الأنباء الجزائرية، 2023**).

المطلب الثالث

الإطار القانوني للعمل المصرفي الإسلامية في الجزائر

أولاً: قراءات في النظام رقم 18–02 المتعلقة الصيرفة التشاركية في الجزائر:

يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على كل من المنتجات المسماة "التشاركية"، وأيضًا إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف البنك المركزي للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة على الصيرفة التشاركية، وأبرز جاء فيه ما يلي: (**سليمان، 2022، الصفحات 325–327**):

– جاء في النظام في المادة 2 أن عمليات الصيرفة التشاركية هي كل العمليات التي تقوم بيها المصارف والمؤسسات المالية بدون ان يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات منتجات الآتية: المرابحة والمشاركة والمضاربة، الإجارة، الإستصناع والسلم.

– يشترط النظام من خلال المواد 3، 5، 6 لفتح الشبابيك المالية التشاركية لتقديم الصيرفة التشاركية كل من الاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية للشباك، حيث عرفت أنها دائرة ضمن المصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، كما يتعين على المصرف أو المؤسسة المالية الراغبة في العمل المصرفي التشاركي أن يتوفر فيه شروط الحصول على الترخيص من طرف البنك المركزي.

– يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة أن تخضع منتجاتها إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة للوقوف على مدى التطابق والالتزام مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– يتعين على المصارف والمؤسسات المالية في المادة 8 أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب الاستثمار حول طبيعة حسابتهم، كما يحق للمودع الحصول على الأرباح الناجمة من العمليات الاستثمارية للشبابيك المالية التشاركية في حالة وجوده مع تحمل الخسارة إن وجدت.

ثانيًا: قراءات في النظام رقم 20–02 المتعلقة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها، وجاء فيه ما يأتي (**سليمان، 2022**):

– جاء في المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة لمعايير التنظيمية؛

– تخُص عمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، المنتجات الآتية: (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة والسلم والإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، وقد عرفت المواد من 5–12 كل واحدة منهم؛

– تخضع منتجات الصيرفة الإســـلامية المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى البنك المركزي حسب المادة رقم 13.

– يتعين على البنك أو المؤسسة المالية حسب المادة 15 في إطار ممارسة العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

– أما المواد 16 و17 و18: قد جاء فيهم الإجراءات الواجبة إتباعها لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية والتنفيذية، لحساب الشباك الإسلامي عن حسابات البنك أو المؤسسة المالية التابعة لها.

– يجب على البنوك أو المؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، وهذا ما تبينه المادة 19.

– يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة من "شباك الصيرفة الإسلامية" ويتحمل حصة من الخسائر التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بيها، وهذا ضمن المادة 2.

وفي ما يأتي أهم الفروق بين النظام 20-02 والنظام 18-02 (**سليمان، 2022، الصفحات 334-336**):

- تمت تسمية هذا نظام 20-02 بالنظام الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، ما يعني أن السلطات تخلصت أخيراً من عقدة "الإسلامية" فأصبحت تستعمل دون حرج.
- يشترط النظام الجديد على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وهو ما لم يكن في النظام السابق.
- كان النظام السابق لا يجبر البنوك والشبابيك الإسلامية الراغبة في تقديم منتجات مصرفية إسلامية على الحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة للمنتوج من طرف الهيئة المختصة، أما النظام الحالي فقد جعل ذلك إجبارياً بطلب الشهادة من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وقبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجـــزائر لتسويق تلك المنتجات.

- كلا النظامين يشترط الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، وضمن هذا الترخيص أو الملف شهادة المطابقة الشرعية، النظام السابق أشار إلى أن هذه المطابقة تكون من هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانوناً ولم يحددها، بينما النظام الجديد سماها "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية"، وفي كل الحالات لم تحدد تركيبة هذه الهيئة، لكن للإشارة، فقد تم تنصيب أعضاء هذه الهيئة بعد أيام قليلة من صدور هذا النظام، بموجب المقرر رقم 20-01 الصادر في 01 أبريل 2020 عن المجلس الإسلامي الأعلى، وتتشكل من معظم أعضاء المجلس ويترأسها رئيس المجلس نفسها؛ حصر النظام السابق عمليات الصيرفة الإسلامية في سبعة وذكرها بالتحديد وهي: المرابحة المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، حسابات الاستثمار، بينما جعلها النظام الجديد ثمانية، وهي السابقة مضافاً إليها :حسابات الودائع، وهي لا تختلف في تعريفها عن الودائع التقليدية، والنظام السابق حصر منتجات الصيرفة الإسلامية وأوردها على سبيل الذكر فقط، أما النظام الجديد فذكرها وعرف كل منتج منها بالتفصيل.
- اشترط النظام الجديد على البنك أو المؤسسة المالية وجود هيئة رقابة شرعية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يعينون من طرف الجمعية العامة للمساهمين، وطبعاً المقصود هنا أكثر تلك البنوك التقليدية التي تفتح شبابيك إسلامية؛ لأن هذه الهيئة في البنوك الإسلامية موجودة من قبل.
- بالنسبة للفصل المالي والمحاسبي لحسابات الشباك الإسلامي عن حسابات البنك التقليدي فقد ورد في النظام السابق ولكن التأكيد عليه هنا كان أكثر وضوحاً، مع إعادة التأكيد أيضاً على ضرورة تخصيص مستخدمين حصرياً لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية في الشباك الإسلامي.

خاتمة:

يمكن القول أن العمل المصرفي الإسلامي هو نظام يعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وهذا ما يميزه عن العمل المصرفي التقليدي القائم على الربا المحرم شرعًا، والذي كان سببًا في إحداث الكثير من الأزمات المالية العالمية، حيث يعتبر العمل المصرفي الإسلامي أداة فعّـالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من خـــــلال منتجات المالـية الإسلامية.

كما تعتبر البنوك الإسلامية من أهم المؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم بتعبئة المدخرات ثم توظيفها توظيفًا فعّال وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث نجدها تقدم مجموعة من الخدمات التمويلية والمصرفية والاجتماعية معتمدة على مصادر أموالها الداخلية والخارجية، فالمصادر الداخلية تتمثل في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة والمخصصات، واما المصادر الخارجية فتتمثل في الودائع الجارية والاستثمارية والودائع الادخارية؛

كما يجدر الإشارة أن العديد من البنوك التقليدية الجزائرية جرّاء تجدد مشاكلها المنبثقة من نظامها القائم على القرض بالربا، وفي ظل نجاح تجربة بنكي البركة الجزائري ومصرف السلام مع محاولة المشرع الجزائري في استقطاب الكتلة النقدية المتسربة والمقدرة بـ 7000 مليار دينارًا جزائريًا، فقد سارعت إلى تبني سُبُلَ التحوّل إلى العمل المصرفي الإسلامي، بفتح شبابيك وفروع إسلامية بعد صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها، والذي ألغى النظام رقم 18-02 المتعلقة الصيرفة التشاركية في الجزائر. وبناءً على ما سبق يمكن الوصول إلى إلى العديد من **النتائج**، وذلك كما يأتي:

- شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع زيادة عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية لاسيما البنوك التجارية العمومية (الجزائرية).
- تجارب بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر أثبتت نجاحها في تقديم خدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛ مما جذب شريحة واسعة من العملاء.
- تقدم البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية بالبنوك الربوية بالجزائر مجموعة محددة من المنتجات المالية، مثل: التمويل بالمشاركة والمضاربة.

بناء على ما سبق يمكن تقديم **التوصيات** الآتية:

- توسيع منتجات الصيرفة الإسلامية على غرار التمويل بالمشاركة والمضاربة وفي كافة مجالات الحياة الاقتصادية بالدولة.
- سن نصوص تشريعية داعمة ومنظمة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، بشرط أن تكون مستقلة عن التشريعات المصرفية التقليدية.
- تدريب وتأهيل العاملين في البنوك الإسلامية؛ لفهم وتطبيق مبادئ الشريعة بشكل فعال.

المصادر والمراجع:

- الإذاعة الجزائرية. (09 11، 2022). تاريخ الاسترداد 12 03، 2024، من الإذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz
- البنك الوطني الجزائري. (بلا تاريخ). المالية الإسلامية. تاريخ الاسترداد 06 03، 2024، من البنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz
- البنك الوطني الجزائري. (بلا تاريخ). تقديم البنك الوطني الجزائري. تاريخ الاسترداد 11 06، 2024، من البنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz
- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 03، 2024، من الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط: https://www.cnepbanque.dz
- القرض الشعبي الجزائري. (بلا تاريخ). المالية الإسلامية. تاريخ الاسترداد 11 03، 2024، من القرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-bank.dz
- القرض الشعبي الجزائري. (بلا تاريخ). تقديم البنك. تاريخ الاسترداد 11 03، 2024، من القرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-bank.dz
- بنك البركة الجزائري. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 03، 2024، من بنك البركة الجزائري: https://www.albaraka-bank.dz
- بنك التنمية المحلية. (بلا تاريخ). المالية الإسلامية. تاريخ الاسترداد 11 03، 2024، من بنك التنمية المحلية: https://www.bdl.dz
- بنك الخليج الجزائر. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 03، 2024، من بنك الخليج الجزائر: https://www.agb.dz
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (بلا تاريخ). المالية الإسلامية. تاريخ الاسترداد 11 11، 2023، من بنك الفلاحة والتنمية الريفية: https://badrbank.dz
- بنك ترست الجزائر. (بلا تاريخ). نبذة عن البنك. تاريخ الاسترداد 27 08، 2023، من بنك ترست الجزائر: https://www.trustbank.dz
- حمزة مقاتل. (2022-2023). صناديق الاستثمار الإسلامية كآلية لتعزيز أداء البنوك الإسلامية. أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك إسلامية. الجزائر: المركز الجامعي تيبازة.

- زواوي بن كابوا. (2016). البنوك الجزائرية واتفاقية بازل الثالثة – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري. مجلة دراسات إقتصادية، 16(01).
- سفيان قسول، و آخرون. (2019). دراسة في سلوك المستهلك البنكي – حالة بنك صندوق الوطني لتوفير والاحتياط. مجلة الإبداع، 09(01).
- سليم مجلخ. (2023). أثر التنويع على العائد على إجمالي الأصول في البنك الخارجي الجزائري – دراسة قياسية في وكالة أم البواقي للفترة 2011-2021. مجلة دفاتر البحوث العلمية، 11(01).
- مجموعة بنك البركة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 03، 2024، من مجموعة بنك البركة: https://albaraka.com
- مصرف السلام الجزائر. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 03، 2024، من مصرف السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com
- ناصر سليمان. (2022). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر – دراسة تقييمية عامة (الإصدار : الطبعة الأولى). الجزائر: دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع.
- وسام شبلي، و عبد المجيد قدي. (2021). تقييم استجابة بنك التنمية المحلية لمعايير بازل III. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 17(25).
- وكالة الأنباء الجزائرية. (04 07، 2023). الإقتصاد. تاريخ الاسترداد 12 03، 2024، من وكالة الأنباء الجزائرية: www.aps.dz
- وكالة الأنباء الجزائرية. (23 12، 2023). الإقتصاد. تاريخ الاسترداد 12 03، 2024، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz